جامعة المجمعة

Majmaah University

التنمية الاقتصادية

أسماء محسن حزام السبيعي

مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

عادة ما يتم وقوع نوع من الخلط بين النمو والتنمية وهذا نظرا لوجود علاقة بين المفهومين ولهذا الغرض سنقوم بتوضيح كل واحد منهم :

* مفهوم النمو الاقتصادي

الزيادة في الدخل القومي أو الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي خلال سنة ما مقارنة بالسنة السابقة لها فإذا زاد إنتاج السلع والخدمات في الدولة فإنه يمكن القول أن هناك نمو اقتصادي

* مفهوم التنمية الاقتصادية

هي أكثر شمولاً فبالإضافة إلى الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي فإنها تتضمن أيضاً تغيرات في هيكل الاقتصاد أهمها زيادة نصيب القطاع الصناعي مصحوباً بانخفاض نصيب القطاع الزراعي في الناتج القومي وزيادة عدد السكان الذين يعيشون في المدن بدلاً من الأرياف وتعتبر المشاركة الفعالة لمواطني الدولة في العملية التنموية التي تؤدي إلى هذه التغيرات الهيكلية عنصر جوهري في التنمية الاقتصادية

أهداف التنمية الاقتصادية

على الرغم من صعوبة تحديد أهداف معينة للتنمية الاقتصادية نظراً لاختلاف ظروف كل بلد واختلاف اوضاعه الاجتماعية والاقتصادية و السياسية إلا أنه يمكننا أن نحدد بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها أهداف التنمية في الدول النامية نذكر منها :

- زيادة الدخل القومي الحقيقي
- رفع مستوى معيشة المواطنين
- تقليل التفاوت في الدخول والثروات بين افراد المجتمع
- تعديل التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي لصالح قطاعي الصناعة والخدمات على حساب القطاع الزراعي

عوامل النمو الاقتصادي

تسعى جميع دول العالم دون استثناء إلى تبني السياسات الاقتصادية الملائمة التي تضمن لها تحقيق معدلات نمو مرتفعة تمكنها من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتضمن لها الاستقرار السياسي وهناك عدة عوامل تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي منها

- الزيادة في عرض العمل
- الزيادة في رأس المال المادي
- الزيادة في رأس المال البشري
- الزيادة في إنتاجية عناصر الإنتاج

أسباب النمو الاقتصادي

يعد السياسيون و الاقتصاديون بالنمو والازدهار ومستوى معيشة أعلى فما الذي يقصدونه بهذه المصطلحات وهل هناك مقياس موضوعي يستطيع الناس من خلاله أن يحكموا ما إذا كان الشعب في مجتمع ما، او اذا كانت شعوب العالم تتوقع ان تكون الابتكارات التكنولوجية والسياسية بما في ذلك المالية ذات فائدة وتقود إلى تكوين ثروة اكبر ؟ فكيف لنا أن نتأكد من أن إبتكاراً ماليا أو تغييرا في استراتيجييه شركة ما أو في سياسة حكومة ما سيحسن من الاوضاع داخل المجتمع أم سيزيدها سوءاً ؟

والإجابة هي أن التغيرات في إجمالي القيمة السوقية للمؤسسات في مجتمع ما مضافاً إليها القيمه السوقية للالتزامات المستحقة على حكومته ستكون أفضل تقدير نستخدمه لتواصل الى مثل هذه الاحكام وأصبحت الاسواق الماليه عميقة وشفافة زيادة هذا المجموع تعني أن قدرة المجتمع على توليد عوائد وتسديد الدين سوا كان هذا عاما أو خاصا قد زادت والعكس عندما يقل هذا المجموع هو قياس بواسطة وحده ثابتة نسبيا عوضاً عن اي عملة معينة يشير الناس الى أن حكومتهم أو إدارات شركتهم تتخذ قرارات خاطئة وتصر عليها والسبب بسيط تحول الاسواق المالية المتطورة التي تخلو نسبياً من العراقيل دون الاستمرار في ارتكاب الاخطاء وبمعمل ذلك تعاود توجيه استخدام رأس المال وتضمن أن المدخرات ورأس المال موزع بطريقة أكثر فعالية وعندما يتضاءل المجموع المذكور أعلاه، إلى أين تذهب الثروه ؟ هذا يعتمد فكلما قلت مقدرة رأس المال والشعب في التحرك كلما أمكن النظر أكثر إلى القيمة المتضائلة على أنها خسارة دائمة تنصهر الاشياء المتوقع أن تضل ثابتة وهي جهد الناس وإبداعهم ويمكن توقع حدوث أخطاء أكثر، وأن يدوم تأثيرها وقت أطول وهكذا فإن النقصان يعكس توقعات متضائلة بتوليد عوائد مستقبلية نظرا لأن كل خطا يعتبر تكلفة وتوليد عوائد مستقبلية يعني النمو والقدرة على تسديد الدين ومع ذلك عندما يتحرك رأس المال والشعب فإن الثروة التي تختفي من بلدا ما تظهر مره مجددا في بلدان أخرى

العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي

توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي وأثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو ألاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة

المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية

هناك العديد من الملاحظات التي تمثل في حد ذاتها مسلمات عن الاقتصاد الإسلامي كما تشكل في الوقت نفسه خلفيات ضرورية لفهم أدق وأعمق للمنهج الإسلامي في التنمية

- الملاحظة الأولى: الركيزة الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي
- الملاحظة الثانية: انفتاح الاقتصاد الإسلامي على التراث الإنساني
- الملاحظة الثالثة: ضرورة التخلص من موقف الدفاع عن الاقتصاد الإسلامي
- الملاحظة الرابعة: غياب الاقتصاد الإسلامي هو السبب الجذري للتخلف
- الملاحظة الخامسة: سلفية الاقتصاد الإسلامي إبداعية مستنيرة
- الملاحظة السادسة: الاقتصاد الإسلامي تزاوج وتوازن بين الروح والمادة
- الملاحظة السابعة: غاية الاقتصاد الإسلامي تحقيق تمام الكفاية

نظريات التنمية الاقتصادية

يوجد الكثير من النظريات التي تفسر التنمية الاقتصادية ومن هذه النظريات:

- نظرية آدم سميث
- نظرية ميل
- النظرية الكلاسيكية
- نظرية شومبيتر
- نظرية الاستاذ الدكتور العلامة محمد ربيع
- نظرية روستو
- نظرية لبنشتين
- نظرية نيلسون
- نظرية الدفعة القوية
- نظرية النمو المتوازن
- نظرية النموغير المتوازن
- نظرية ميردال

العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة

يبدو الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و انخفاض نسب البطالة، و تظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي و البطالة من خلال التبسيط التالي

ارتفاع معدل النمو ⟵ ارتفاع نسبة التشغيل ⟵ انخفاض معدل البطالة

و تتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب و هو اعتقاد السائد غالبا لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم ربحية و مردودية المشاريع.

غير أن الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو و تغيير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة. و في المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض. هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو و تغير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو و نسب البطالة، فارتفاع النمو اقتصادي بنسبة 2% لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض في نسبة البطالة ب 2%.

البيئة السياسية والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي

التنمية السياسية والمتطلبات الاقتصادية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بعملية التنمية ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال في الستينيات من هذا القرن في آسيا وإفريقيا بصورة جلية وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال